



المملكة المغربية
رئيس الحكومة
وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة

كلمة السيد الوزير
بمناسبة الزيارة القطرية لخبراء فلندا والسنغال
حول تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

الرباط، 21 مارس 2017

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه

السادة الضيوف الكرام خبراء فنلندا والسنغال،
السادة ممثلي مكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات،
السادة أعضاء اللجنة الوطنية لتتبع استعراض المملكة المغربية
في مجال مكافحة الفساد
حضرات السيدات والسادة.

إنه لمن دواعي الاعتزاز أن أتشرف اليوم برئاسة الجلسة الافتتاحية
لجلسات العمل التي ستنعقد في رحاب هذه الوزارة وذلك على طول الثلاث
أيام المقبلة للتداول في تقرير المملكة المغربية بخصوص تنفيذ الفصلين
الثاني والخامس من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المتعلقين على
التوالي بالتدابير الوقائية وباسترداد الموجودات.

أرحب بالحضور الكريم وأعبر لكم عن سروري لمشاركة هذه الصفوة من
الخبراء والمسؤولين من مختلف الإدارات وهيئات الحكامة والقطاع الخاص.

ومهذه المناسبة يطيب لي أن أعبر لمكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة
والمخدرات عن شكرنا وتقديرنا الكبير على المجهودات القيمة التي قام بها من
أجل تيسير مسلسل الاستعراض باعتباره الراعي الأمين لآلية الاستعراض.

حضرات السيدات والسادة،

لا شك أن للفساد تداعيات وخيمة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدول كما يشكل تهديدا حقيقيا لاستقرار المجتمعات وأمنها.

ووعيا بهذه المخاطر عبرت المملكة المغربية عن إرادتها السياسية القوية لمحاربة هذه الظاهرة، حيث جعلت من محاربة الفساد أولوية وخيارا حاسما لترسيخ الحكامة الجيدة، مسترشدة في ذلك بالإرادة السياسية الصريحة المتمثلة خصوصا في التوجيهات الملكية السامية، التي أكدت في عدة مناسبات على مواصلة مسلسل تخليق الحياة العامة.

وإدراكاً منه لهذه الرهانات فإن المغرب منخرط وبفعالية في الاهتمام الدولي بأفة الفساد من خلال:

■ المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ونشرها

منذ سنة 2007،

■ تنظيم بلادنا تحت الرعاية السامية لجلالة الملك محمد السادس

للدورة الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في هذه الاتفاقية الألفية بمراكش سنة 2011 حيث تشرفت بلادنا بتأأس هذه الدورة لمدة سنتين.

ولقد تميزت هذه الدورة بالرسالة الموجهة إلى المشاركين في هذه الدورة، وكذا باعتماد إعلان مراكش حول الوقاية من الفساد والذي أصبح مرجعا دوليا في مجال وقاية الفساد، وهو ما تمت تزكيتة في إطار الدورة الخامسة والسادسة لمؤتمر الدول الأطراف من ذات الاتفاقية والتي عقدت

في كل من باناما سنة 2013 وسانبترسبورغ (Saint- Petersburg) سنة 2015 من خلال اعتماد قرار "متابعة إعلان مراكش" .

■ المشاركة الفاعلة والوازنة في الاجتماعات السنوية لفرق العمل المعنية بآلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وباسترداد الموجودات وكذا بالتعاون الدولي والتدابير الوقائية.

■ الانخراط الإرادي في آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي تم اعتمادها خلال الدورة الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف في هذه الاتفاقية حيث عمل على نشر التقرير الوطني المتعلق بنتائج التقييم الذاتي تماشيا مع الإطار المرجعي لهذه الآلية.

حضرات السيدات والسادة

فكما تعلمون يعتبر المغرب من بين الدول الأولى التي خضعت للاستعراض خلال الدورتين الأولى والثانية من هذا المسلسل، كما كان من بين الدول الأولى التي أحالت تقريرها إلى مكتب المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات في الآجال المحددة في الإطار المرجعي لآلية الاستعراض.

ولا شك أن استعراض بلادنا في إطار الدورة الثانية من آلية الاستعراض من طرف خبراء فنلندا والسنغال ستمكن من معرفة مستوى ملاءمة المنظومة الوطنية القانونية والمؤسسية مع أحكام الفصلين الثاني والخامس من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والمتعلقين على التوالي بالتدابير الوقائية وباسترداد الموجودات.

وفي هذا الإطار، تم إحداث لجنة تولت مهمة إنجاز تقرير التقييم الذاتي بشأن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وضمت هذه اللجنة، بالإضافة إلى رابط الاتصال الذي تولت وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة مسؤولية القيام به، ممثلين عن مختلف الوزارات ذات الصلة بفصول الاستعراض وممثلين عن هيئات الحكامة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

وقد اعتمدت هذه اللجنة مقاربة تشاركية في إنجاز تقرير التقييم الذاتي من خلال تنظيم سلسلة من الاجتماعات التداولية التي تمت خلالها عملية تعبئة الاستبيان من طرف الجهات المعنية، كل حسب اختصاصاتها وأطرها وواكبتها الخبراء الحكوميون المغاربة المعتمدون لدى مكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات .

واستكمالاً لهذا المسار فقد رحبنا بهذا الحوار التفاعلي والمباشر من خلال تنظيم هذه الزيارة القطرية لخبراء الدولتين المستعرضتين، وذلك في نطاق ما يتضمنه الإطار المرجعي لآلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، معتقدين جازماً أن مختلف التوضيحات التي سيتم تقديمها في إطار جلسات العمل المزمع عقدها سترفع كل لبس وتظهر بالفعل مستوى ملاءمة منظومتنا القانونية والمؤسسية مع أحكام الاتفاقية الاممية.

حضرات السيدات والسادة

لقد أرست بلادنا إطاراً مؤسسياً وقانونياً لمحاربة الفساد، تعززت بمختلف الإصلاحات الديمقراطية والحقوقية باعتماد استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد.

ولقد حددت هذه الاستراتيجية كروية لها "تعزيز النزاهة والحد من الفساد بشكل ملموس في المغرب في أفق 2025" وذلك من خلال هدفين استراتيجيين :

الأول : يتمثل في تحسين ثقة المواطن في الدولة، من خلال تخفيض معدل الفساد، وتحسين مؤشر إدراك الفساد وكذا مستوى الرضا بعمل الحكومة في مكافحة الفساد.

الثاني : يتمثل في تحسين ثقة المجتمع الدولي.

ولتحقيق الأهداف المذكورة تم الشروع في تنزيل هذه الاستراتيجية وفق خطة واضحة المعالم برؤية وأهداف محددة تركز على برامج مرقمة ومعروضة في مشاريع يمكن تنفيذها على المدى القصير مع الوصول إلى نتائج ملموسة وتعبئ لها كافة الموارد البشرية والمالية الضرورية.

حضرات السيدات والسادة،

قبل أن أختتم لابد أن أؤكد على أن مسلسل استعراض المغرب سيعزز التفاعل الإيجابي للمملكة مع مختلف المواثيق والاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الفساد سيما اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد.

كما أن خلاصات هذا الاستعراض ستمكن من الوقوف على مواضع القوة التي تميز منظومتنا التشريعية والمؤسسية، و ستمكن من اكتشاف مكامن النقص، والتي يتعين العمل على تقويمها بما يقتضيه الأمر من مراجعة نصوص قانونية موجودة واقتراح إصدار أخرى وهو ما سيمكن من تدعيم الاستراتيجية الوطنية في مجال مكافحة الفساد.

وفقنا الله لما فيه خير إدارتنا وبلدنا، تحت القيادة الرشيدة والسياسة
الإصلاحية الحكيمة لمولانا المنصور بالله صاحب الجلالة الملك محمد
السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.